



## في هذا العدد

# إحترام الدستور ، بناء الدولة وتطبيق القوانين

شكّل خطاب القسم الذي القاه رئيس الجمهورية العماد جوزف عون بعد انتخابه في 9 كانون الثاني 2025، محطة متقدمة في مقاربة السلطة السياسية العليا الجديدة للمسار المتوقع في وضع الاسس والعناوين الرئيسية لإدارة شؤون الدولة خلال السنوات الست المقبلة. انطلق الرئيس في خطابه من ثابتة اساسية عرف فيها الواقع بأن "لبنان في ازمة حكم وحكام وعدم تطبيق الانظمة، او سوء تطبيقها وتفسيرها وصياغتها"، لينتقل منها الى تحديد رؤى وثوابت العهد للمرحلة المقبلة لجهة:

- السياسات الامنية والاقتصادية والتمسك بالحفاظ على الاقتصاد الحر والملكية الفردية، واحترام حرية الاعلام وحرية التعبير ضمن الاطر الدستورية والقانونية، الرعاية الاجتماعية وعدم التهاون في حماية اموال المودعين والاستثمار في المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية، مفهوم الديمقراطية وصورة لبنان في الخارج والاغتراب اللبناني وضمان حق المغتربين في التصويت الانتخابي، فلسفة المحاسبة والرقابة ومركزية الدولة والائتماء، محاربة البطالة ومكافحة الفقر والتصحر البشري والبيئي.
- ثوابت العهد في عدم التفريط بسيادة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه. الحفاظ على الميثاق ووثيقة الوفاق الوطني والتمسك بمبدأ رفض توطين الفلسطينيين. ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية كحكم عادل والطعن بدستورية اي قانون يخالف احكام الدستور واحترام فصل السلطات، والحفاظ على قدسية الحريات الفردية والجماعية، وان يكون الجميع تحت سقف القانون، فلا مافيات او بؤر امنية، لا تهريب او تبييض اموال او تجارة مخدرات، لا حمايات او محسوبيات، لا حصانات لمجرم او فاسد او مرتكب.
- العمل مع الحكومة المقبلة والمجلس النيابي على مشروع قانون جديد لاستقلالية القضاء وتفعيل هيئة التفتيش القضائي وتبسيط اصول المحاكمات واصلاح السجون وتسريع بت الاحكام، تطوير قوانين الانتخابات والعمل على اقرار مشروع قانون اللامركزية الادارية الموسعة، تعيين الهيئات الناظمة وتأسيس ادارة حديثة الكترونية لا حصرية ولا مركزية تحسن ادارة اصول الدولة وتمنع الاحتكار، تعزز المنافسة وتحمي المستهلك وتمنع الهدر، تفعّل اجهزة الرقابة وتحسن التخطيط واعداد الموازنة وادارة الدين العام.
- ممارسة دور رئيس الجمهورية كقائد اعلى للقوات المسلحة وكريس للمجلس الاعلى للدفاع، تأكيد حق الدولة في احتكار حمل السلاح وتطبيق القرارات الدولية واحترام اتفاق الهدنة، الدعوة الى مناقشة سياسة دفاعية متكاملة كجزء من استراتيجية امن وطني على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، بما يمكن الدولة اللبنانية من ازالة الاحتلال الاسرائيلي ورد عدوانه عن كل الاراضي اللبنانية، وعدم الرهان على الخارج في الاستقواء على بعضنا البعض.
- الاستثمار في الجيش في ان يكون لديه عقيدة قتالية دفاعية، يحمي الشعب ويخوض الحروب وفقا لأحكام الدستور، ضبط الحدود وتثبيتها جنوبا وترسيمها شرقا وشمالا وبحرا، ومنع الاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي اللبنانية، وتفعيل عمل اجهزة القوى الامنية على اختلاف مهامها كأداة اساسية لحفظ الامن وتطبيق القوانين.
- اعادة اعمار ما هدمه العدوان الاسرائيلي في الجنوب والبقاع والضاحية وجميع انحاء لبنان بشفافية.
- علاقات لبنان الخارجية واقامة افضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي على قاعدة الاحترام المتبادل بما يحفظ سيادة لبنان وحرية قراره، بناء شراكات استراتيجية مع دول المشرق والخليج العربي وشمال افريقيا، ومنع اي تأمر على انظمتها وسيادتها وممارسة سياسة الحياد الايجابي.
- علاقات لبنان مع الدولة السورية وبدء حوار جدي وندي معها بهدف معالجة كل المسائل العالقة، احترام سيادة واستقلال كل من البلدين وضبط الحدود في الاتجاهين، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منهما، معالجة ملف المفقودين والسعي الى وضع آلية واضحة قابلة للتنفيذ الفوري تعيد النازحين السوريين في لبنان الى وطنهم.
- في الخلاصة، طرح الرئيس عون خطة متكاملة ومتراصة، دعا اليها كل المؤمنين والراغبين في بناء دولة، من نواب ووزراء وقضاء واحزاب ومجتمع مدني، الى التعاون لتحقيق شعار العهد المبني على "احترام الدستور وبناء الدولة وتطبيق القوانين".